واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا

أ. سميرة حسين أوصيلة
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب
libyaw222@gmail.com

أ. اسماعيل محمد الطوير
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب
ms201475@yahoo.com

الملخص

تسهدف الدراسة تسليط الضوء على واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا، ولقد انتهجت الورقة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، والمعتمد على تحليل المؤشرات الاقتصادية والبيانات والإحصاءات المنشورة في بعض التقارير والنشرات الإحصائية والدراسات السابقة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات البطالة والمشروعات الصغيرة في ليبيا عند مستوى معنوية (0.05) وأنها علاقة طردية موجبة وتزايد أعداد المؤسسات الخدمية في قطاع السياحة (شركات سياحية، وتشاركيات سياحة، مكاتب السفر والسياحة) وعدد العاملين بها، وأعداد العاملين في الصناعات التقليدية القائمة على هذا القطاع.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، الاقتصاد الليبي.

Abstract

The study aims to spotlight the reality of small and medium enterprises and the elements of their success in Libya. The paper uses the descriptive analytical methodology by employing the statistical software SPSS which depends on analyzing economic indicators and statistics, published in some reports, statistical briefs and previous studies. The study reaches some results, the most important of which are: there is a relationship of a statistical significance between unemployment rates and small enterprises in Libya at a significance level of (0.05). It is a proportional positive relationship. There is also an increase of service institutions in the sector of tourism (tourism companies, tourism firms and bureaus of travel and tourism) and the number of their workers as well as the workers in the traditional industries based in this sector.

Key words: Small and medium enterprises, Libyan economy.

المقدمة

تزخر بلادنا بالعديد من الثروات والموارد الطبيعية المتنوعة جغرافيا في مختلف القطاعات، ففي قطاع السياحة مثلا: تملك ليبيا ساحلاً بطول حوالي 1900 كم، إضافة إلى وجود العديد من المناطق الأثرية الموزعة بشكل متناسق في معظم ربوع البلاد، كحضارة لبدة وقورينا وصبراتة وجرمة وغيرها، كما تتمتع بصحراء واسعة تزخر بالواحات ذات المياه العذبة في الجنوب الليبي مثل بحيرة (عين قبر عون، واو الناموس، عين الفرس وغيرها) وهي بؤر جذابة لاستقطاب السياح من كل مكان؛ مما يشكل مصدرًا هاماً لقيام العديد من الصناعات الصغيرة عليها كالمطاعم والشاليهات، والحرف التقليدية (الفخار والنخيل وغيرها). أما في القطاع الزراعي، فهي تتميز بمناخ معتدل وتربة خصبة تقوم عليها العديد من الثروات الزراعية والحيوانية. وأما بخصوص قطاع الصيد البحري، فحوض البحر المتوسط من أفضل مواطن سمك التونة، وغيرها من الثروات البحرية. أما فيما يتصل بقطاع النفط والغاز، فهناك الكثير من الصناعات المكملة. وأن وجود مثل ذلك، يساعد في قيام العديد من الصناعات الحرفية والتقليدية والتجارية، والتي تُسهم بشكل فعال في تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للمواطن الليبي.

ووفق الإحصائيات فإن نسبة الشباب تشكل 60% من إجمالي سكان ليبيا، إلا أن هذه النسبة تعاني من قلة التوظيف وارتفاع البطالة، حيث بلغت نسبة البطالة لسنة 2012م (19.22%)، ولسنة 2013م (17.4%) (الشويرف والبيباص، 2017). ومن هنا فقد قام الباحثان بإجراء هذا البحث للتعرف على واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا، وما هي الصعوبات والعوائق التي تعترضها ومقومات نجاحها.

المشكلة البحثية

هذا البحث يأتي كمحاولة للتعرف على واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة ومعدلات البطالة في ليبيا؟
2. ما هي أهم ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في ليبيا؟

أهمية البحث

تستمد الورقة أهميتها من محاولة إبراز دور المشروعات الصغيرة في ليبيا، وإسهامها في توظيف العمالة من المواطنين في القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق الحياة الكريمة لهم.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الدور التنموي للصناعات الصغيرة في ليبيا وكيفية تفعيل هذا الدور.

منهج البحث

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذا البحث، والاعتماد على البيانات والمعلومات التي وردت في دراسات سابقة وخصوصا دراسة (الشويرف والبيباص: 2017) (تنتوش وحميدان، 2018)، إضافة إلى بعض التقارير الصادرة عن مكتب مكافحة الفساد في الخمس، والكتاب الإحصائي (2009م)، واستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

الحدود المكانية والزمنية

تمتد الحدود الزمنية للبحث – طبقا لتوفر البيانات – إلى الحقبة الزمنية الممتدة مابين الأعوام 2006-2012م، أما حدودها المكانية فهي الاقتصاد الليبي.

سادساً: الدراسات السابقة

دراسة (شاميه,2016): وتوصلت إلى ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المشروعات لكونه يمثل أساساً لقيام قطاع إنتاجي يكون قادراً على دعم الاقتصاد الوطني، وأن المشروعات الصغيرة في ليبيا تعاني من نفس الصعاب والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

دراسة (الخمشي، 2010): حيث حاولت الوصول إلى دور المشروعات الصغيرة في تشغيل الشباب، والحد من مشكلة البطالة وأوضحت الدراسة في نتائجها أن هذا النمط من المشروعات وفر فرص عمل لأفراد العينة، وقد تخلصوا من مشكلة البطالة ولن ينظروا بعد الآن إلى القطاع الحكومي أو الخاص لأجل توظيفهم.

دراسة (نوبة، 2009): حيث سعت الدراسة إلى التعريف بحاضنات الأعمال وأهميتها ومدى حاجة المجتمعات إليها، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: قلة اهتمام الجهات المسؤولة بالمشروعات الصغيرة، وهذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة كانت أهمها التمويل والتسويق، وأن هذه المشروعات بحاجة ماسة إلى كافة أنواع الدعم والمساندة، كما أن أصحاب هذه المشروعات ليس لديهم دراية وعلم بطبيعة حاضنات الأعمال.

دراسة (المغربي، 2008): تناولت هذه الدراسة القوانين والتشريعات المنظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشعبية طرابلس، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود قصور في القوانين المنظمة للعمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن هذه القوانين والتشريعات المنظمة لهذه المشروعات متغيرة وغير مشجعة على إقامتها.

دراسة (الهمالي، 2008): حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل، وأوضحت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في خلق فرص عمل للباحثين عنها، وذلك من خلال التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية وصقل الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار واكتساب الخبرات.

دراسة (مفتاح، 2008): حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تعيق نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة لا يهتمون بأعداد دراسات جدوى لمشاريعهم، وتعاني المشروعات من جملة من المشاكل والصعوبات في مراحل نموها مثل قصور في الهيكل التنظيمي، ومشاكل في الدورة المستندية، وتسويق منتجاتها، وغيرها من المشاكل.

دراسة (العرابي، 2007): حيث استهدفت التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل من تقديم السيولة اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت لعدة نتائج أهمها: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نقص الموارد المادية، وكذلك تعاني من صعوبات الحصول على الموارد الأولية وارتفاع تكلفتها، وكذلك ضعف إقحام العنصر النسائي في إدارة هذا النوع من المشروعات.

دراسة (النويصري، 2007): حيث تم التركيز على المشاكل التمويلية التي تواجهها المشروعات الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تدنى مساهمة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة، كما تبين أن سياسات الإقراض ومنح الائتمان تتم وفق تاريخ الاستحقاق، وأن سياسات الإقراض تهتم بأنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان، ولا تأخذ في الاعتبار التقلبات التي تتعرض لها القيمة السوقية لهذه الأصول.

دراسة (ناجي، 2007): استهدفت هذه الدراسة معرفة درجة تأثير دراسات الجدوى على قرارات التمويل بالمصارف المتخصصة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: الإهمال الكبير لدراسات الجدوى المقدمة لطلب

التمويل المصرفي، والتركيز على الضمانات، وضعف الكوادر البشرية المتخصصة في مجال تقييم دراسات الجدوى، وكذلك نقص وغياب الإحصاءات المتخصصة في مجال الاستثمار داخل الدولة سبب افتقار دراسات الجدوى المقدمة لحقائق تسندها.

دراسة (الورفلي، 2006): من الأهداف التي حاولت الدراسة الوصول إليها إلقاء الضوء على واقع حال المشاريع الصغيرة والمتوسطة بليبيا، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن هذا النمط من المشروعات تعترضه العديد من الصعوبات في ليبيا سواء أكانت تنظيمية أو إدارية أو تلك المتعلقة بالقدرة التنافسية، كما بينت الدراسة أن أغلب الذين يعملون في هذه المشروعات هم من العمالة المحلية ونادرًا ما يكون هناك تواجد للعمالة غير المحلية في مثل هذه المشروعات، وهذا ما يسهم في توفير النقد الأجنبي.

دراسة (بن حليم، 2006): حيث استهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا، ومعرفة الصعوبات والتحديات والمخاطر التي تواجهها، وقد توصلت لمجموعة من النتائج أهمها: أن جميع هذه المشروعات تم تكوينها بفكرة من أصحابها، وعدم وجود حاضنة أو راعية لهذه المشروعات، كذلك عدم وجود متابعة من الجهات الممولة لها، ووجود عدة صعوبات وتحديات تواجه هذه المشروعات أهمها قلة التدريب ونقص الصيانة وعدم استخدام التقنية والإدارة العلمية.

الإطار النظري للمشروعات الصغيرة

مفهوم المشروعات الصغيرة

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه في الفكر الاقتصادي يحدد ماهية الصناعات الصغرى والصغيرة، والمتوسطة، ويعزى ذلك إلى تباين المعايير المعتمدة من دولة إلى أخرى في التعريف بهذه الصناعات مثل عدد العمال ورأس المال المستثمر أو المستوى التقني أو نوع النشاط أو حجم المبيعات أو غير ذلك. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تتضمن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة) بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة، فضلاً عن تباين التعريفات بين المنظمات الإقليمية والدولية (اعبيدة، 2015). وعلى الرغم من شيوع استخدام معايير مثل العمل ورأس المال وحصة السوق من المبيعات، إلا أن معيار العمل هو الأكثر شيوعاً من غيره في تعريف هذه الصناعات، أو بمعني آخر هو الأساس أو العمدة في التعريف طبقاً للكثير من التعريفات المستخدمة (الشويرف والبيباص، 2017).

فعلى سبيل المثال – في الحالة الليبية – يُلْحَظ أن الصناعات المتوسطة بمعيار عدد العمال تتراوح بين 26–50 عاملاً (طبقا لبعض التعريفات المعتمدة في ليبيا) هي في حقيقتها صناعات صغيرة في دولة أخرى مثل تركيا التي يتراوح فيها عدد العمال في صناعتها المتوسطة بين 50 إلى 199 عاملاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حوالي 35% من الدول المدرجة في قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية البالغ عددها 132 دولة، تعرف المنشآت الصغيرة على أنها الصناعات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250عاملاً (اعبيدة، 2015).

ومن استقراء هذه التعريفات يُلْحَظ أنه تم الاعتماد تارةً على معيار عدد العمال في تعريف المشروعات الصغيرة، أو المزاوجة بين معياري العمل ورأس المال تارةً أخرى.

1. تعريف صندوق التشغيل للصناعات الصغيرة والمتوسطة – طبقا لمعيار عدد العمال – بعد قرار اللجنة الشعبية سابقاً رقم (109) لعام 2006، (اعبيدة، 2015، ص 19) والقاضي بإنشاء الآتي:

جدول رقم 1: يبين أنواع المشروعات وفق معيار عدد العمال

حجم المشروع (يتضمن المشروعات الصناعية)	عدد العمال
صغيرة	من 1 إلى 25
متوسطة	من 26 إلى 50

المصدر: (اعبيدة، 2015م).

2. في حين يعرف صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (تشمل الصناعات الصغرى والصغيرة) التي يقوم بتمويلها وفقاً للمعيار المزدوج (عدد العمال ورأس المال) (الشويرف والبيباص، 2017)، على النحو الآتي:

جدول رقم 2: يبين تعريف صندوق ضمان الاقتراض لإغراض التشغيل

حجم المشروع (الصناعة)		عدد العمال	قيمة القرض بالدينار
مشروعات متناهية الصغر	مشروعات نشاط الفردي	من قبل صاحبها مباشرة	50000
	مشروعات نشاط المشاركة	3أشخاص	150000
المشروعات الصغيرة	مشروعات النشاط الفردي	تدار من قبل صاحبها مباشرة	150000
	مشروعات نشاط المشاركة	من 2 إلى 10	من 1 إلى 5 مليون

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017م).

3. تعريف وزارة الصناعة الليبية: فعلى الرغم من مزاوجته بين معياري العمل ورأس المال في التمييز بين أحجام الصناعات المختلفة إلا أنه يثير لبساً لغوياً في استخدامه لمصطلح الصناعة الصغرى أو المتناهية في الصغر، والصناعة الصغيرة، إذ يفترض أن تكون الصناعات الصغيرة أكبر نسبياً من الصناعات الصغرى أو المتناهية في الصغر وليس كما ورد في التعريف.

جدول رقم 3: يبين تعريف وزارة الصناعة للمشروعات الصغيرة.

حجم المشروع (الصناعة)	عدد العمال	رأس المال (دينار)
صغيرة	من 1 إلى 10	250000
صغرى	من 11 إلى 50	1 مليون
متوسطة	من 51 إلى 80	5 مليون

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017م).

خصائص المشروعات الصغيرة

تتميز المشرعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من أنواع المشروعات، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي (النجار: 1982، ص6-7):

1. انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة لمباشرتها وصغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، وسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان.

2. وجود سوق محدود وعدد مميز من المستهلكين مما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف بعادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

3. نقص حجم القوي العاملة اللازمة وإمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة، وانخفاض تكلفة العمل نسبيا وعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل.

4. بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الاعتماد على مستشارين وخبرات جديدة، ووجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.

5. وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في الإنجاز وتحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل مخاطرة.

6. القدرة على تغيير تركيب القوة العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد مما يساعد على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية أو غيرها، بمعنى آخر السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

7. ارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال، حيث يمكن التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر.

واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا

تعتبر التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006م، وكانت تبعيته آنذاك للجنة الشعبية للقوى العاملة (سابقاً)، وفي العام 2007م تم تأسيس إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة وكانت تتبع في ذلك الوقت مجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاً أصبحت في العام 2010م برنامجاً وطنياً يتبع للجنة الشعبية للاقتصاد (سابقاً)، وإلى الوقت الحاضر لوزارة الاقتصاد (الشويرف والبيباص، 2017).

واقع البطالة في ليبيا

وفقاً البيانات التي تم أخذها من دراسة كل من (الشويرف والبيباص، 2017) (تنتوش وحميدان، 2018) والتي تتعلق بإجمالي عدد السكان والقوى العاملة ونسب البطالة والتي سيتم استخدامها في إيجاد بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبين واقع سوق العمل في ليبيا والمتمثلة في معدلات النشاط ونسبة المشاركة في القوى العاملة ونسبة المشتغلين لعدد السكان كما هو مبين في الجدول رقم (4):

الجدول 4: أبرز مؤشرات سوق العمل في ليبيا خلال الفترة م2006، 2012م، 2013م

البيان	2006			2012			2013		
	ذكور	إناث	الإجمالـ	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
عدد السكان الليبيين(بالألف)	184	180	3651	3026	2853	5878	3087	2914	6001
السكان في سن العمل (بالألف)	258	89	347	2026	1916	3942	2009	1905	3914
معدل النشاط	14	4.9	9.5	66.9	67.2	67.1	65.1	65.4	65.2
القوى العاملة (بالألف)	940	388	1328	1236	647	1882	1297	747	2043
نسبة المشاركة في القوى	3.6	4.3	3.8	61.0	33.8	47.8	64.6	39.2	52.2
عدد المشتغلين الليبيين	119	477	1675	1039	485	1524	1109	579	1688
نسبة المشتغلين لعدد السكان	4.6	5.3	4.8	51.3	25.3	38.7	55.2	30.4	43.1

البيان	2006			2012			2013		
	ذكور	إناث	الإجمال	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
العاطلون (بالألف)	202.	72.6	275.	196.2	162.1	358.3	187.9	167.4	335.3
نسبة البطالة	21.5	18.7	20.7	15.9	25.1	19.0	14.5	22.4	17.4

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017: تنتوش وحميدان، 2018).

من خلال الجدول السابق نَلْحَظ أن معدل النشاط والتي تحسب بقسمة السكان في سن العمل على إجمالي عدد السكان فقد ارتفعت عما كانت عليه في عام 2006م حيث أخذت النسب الآتية على التوالي (9.5%، 67.1%، 65.2%) للأعوام 2006م، 2012م، 2013م، وكذلك نسبة المشاركة في القوى العاملة التي تحسب بقسمة القوى العاملة على عدد السكان في سن العمل قد ارتفعت مما كانت عليه في عام 2006م، وأخذت النسب الآتية على التوالي (3.8%، 47.8%، 52.2%) للأعوام 2006م، 2012م، 2013م، كما نَلْحَظ أيضاً ارتفاع نسبة المشتغلين والتي تحسب بقسمة عدد المشتغلين الليبيين على عدد السكان في سن العمل حيث أخذت النسب الآتية على التوالي (4.8%، 38.7%، 43.1%)، للأعوام 2006م، 2012م، 2013م، أما نسبة البطالة فقد انخفضت إلى أن وصلت إلى (17.4%) في عام 2013م.

أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا

ويبين الجدول رقم (5) أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وتوزيعها حسب الكيان القانوني.

الجدول 5: أعداد المشروعات الصغيرة وفقاً لشكلها القانوني

الشكل القانوني	2006	2007	2008	2009
فردية	13841	371	15531	15815
تشاركيه	2481	11525	2119	1753
نشاط أسري	349	1160	538	590
أخرى	81	----	----	----
المجموع	16752	13056	18188	18158

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017).

ويتضح من خلال الجدول السابق أن نمط الملكية الفردي ما يزال هو النمط المسيطر على الوحدات الاقتصادية في الصناعات الصغيرة في ليبيا مقارنة بأنماط الملكية الجماعية (تشاركيات أو شركات

مساهمة) بخلاف الصناعات الكبيرة التي يهيمن عليها القطاع العام، حيث تشير بعض الدراسات إلى انحسار استثمارات الدولة في قطاع الصناعة التحويلية بشكل ملحوظ في ظل توقف معظم المصانع عن العمل جزئيا أو كليا وعدم اكتمال برنامج الخصخصة (اعبيدة، 2015م).

استيعاب المشروعات الصغيرة للقوى العاملة (قطاع السياحة) في ليبيا:

يوضح الجدول التالي عدد المؤسسات الخدمية التي تقوم على قطاع السياحة والعاملين بها خلال الفترة 2007– 2009م.

الجدول: 6 عدد المؤسسات الخدمية وأعداد العاملين في هذا القطاع

السنة	شركات سياحية		تشاركيات سياحية		مكاتب سفر وسياحة	
	عدد المؤسسات	عدد العاملين	عدد المؤسسات	عدد العاملين	عدد المؤسسات	عدد العاملين
2007	239	2390	418	2090	50	100
2008	304	3040	459	2295	65	130
2009	378	2646	498	4902	91	182
الإجمالي	921	8076	1375	9287	206	412

المصدر: الكتاب الإحصائي (2009)، ص 305–306.

من خلال البيانات الواردة في الجدول نجد أن إجمالي العاملين بقطاع السياحة (17775) عامل (8076+9287+412)، فالشركات السياحية تُسْهِم في استيعاب (45.4%) من العاملين في هذا القطاع، في حين التشاركيات السياحية أسهمت في توظيف ما نسبته (52.3%) من العاملين، أما بالنسبة لمكاتب السفر والسياحة فكانت مساهمتها منخفضة وبلغت (2.3%)، وقد يرجع ذلك بسبب إدارتها من قبل أصحابها فلا تحتاج للكثافة العمالية بها.

والجدول رقم (7) يوضح عدد العاملين بالصناعات التقليدية القائمة على قطاع السياحة.

الجدول: 7 عدد الحرفيين العاملين بالصناعات التقليدية لسنة 2009م

الحرفة	نسيج	الجلود	النحاسية	الحديدية	الصياغة	النباتية	الخزفية	الخشبية	الإجمالي
العدد	4270	350	140	280	280	1190	210	280	7000

المصدر: الكتاب الإحصائي (2009)، ص 310.

من الجدول السابق نَلْحَظ الأعداد الهائلة للعاملين في الصناعات التقليدية في ليبيا وفق المسح المجرى في سنة 2009م حيث بلغ عدد العاملين المنطوين في هذه الصناعات 7000 عامل.

استيعاب المشروعات الصغيرة للعمالة المحلية في ليبيا:

ومن خلال الجدول رقم (8) تبرز أهمية المشروعات الصغيرة في استيعاب القوى العاملة داخل الاقتصاد الليبي من خلال مقارنة أعداد العاملين بهذه المشروعات بإجمالي أعداد العاملين في ليبيا

الجدول 8: الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة في استيعاب أعداد العاملين

السنوات	إجمالي العاملين بالاقتصاد الليبي	أعداد العاملين بالمشروعات	نسبة المساهمة
2006	1635.7	42017	%2.56
2007	1376.3	59055	%4.29
2008	1426.1	68340	%4.79
2009	1477.7	74719	%5.05
2012	1882.0	67099	%3.56

المصدر: (الشويرف والبيباص, 2017).

من خلال الجدول نجد أنه في العام 2006م وصل عدد إجمالي القوى العاملة في ليبيا إلى حوالي (1.635) مليون عامل، كان من ضمنهم (42017) ألف عامل بالمشروعات الصغيرة، أي بنسبة (2.56%)، واستمر هذا العدد بالتزايد إلى أن وصل في عام 2012م إلى حوالي (67099) ألف عامل وبنسبة إسهام (3.56%)، ورغم تزايد هذا العدد إلا أن نسبة إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف كانت منخفضة جدا وتتراوح ما بين (2.56% – 5.05%)، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى إهمال وتهميش القطاع الخاص وضعف مشاركته في العملية الاقتصادية.

علاقة المشروعات الصغيرة بمعدلات البطالة في ليبيا:

للإجابة على تساؤل البحث الذي ينص على:

هل هناك علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة ومعدلات البطالة في ليبيا؟

للإجابة على سؤال البحث، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لبيان نوع العلاقة وقوتها، واستخدم اختبار الانحدار البسيط لبيان الأثر بين نسبة إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف ومعدلات البطالة والتي

بلغت على التوالي (20.74%، 19.64%، 18.69%، 18.49%، 19.22%) للأعوام 2006م، 2007م، م2008، 2009م، 2012م (تنتوش واحميدان: 2018، ص12)، والجدول رقم (9) يوضح ذلك:

الجدول 9: نوع العلاقة بين معدلات البطالة ونسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في التوظيف

المتغيرات	R	R2	F	T	T المعنوية
معدل البطالة ونسبة إسهام	0.91	0.828	14.44	25.642	0.000

المصدر: إعداد الباحثان.

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول (9) نَلْحَظ أن هناك علاقة بين نسبة إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف ومعدلات البطالة، وهي علاقة طردية موجبة، وأن هناك أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للمشروعات الصغيرة على معدلات البطالة في ليبيا، وقد بلغت قوة هذا الأثر (91%)، ومعامل التحديد (82.8%)، مما يعكس ارتفاع قوة هذا الأثر ودرجة تفسيره.

الأهمية النسبية لبعض القطاعات في استيعاب القوى العاملة:

وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لأعداد العاملين بالمشروعات الصغيرة، والتي بلغ متوسطها وفقاً للبيانات السابقة (4.07%)، تظل هذه النسبة مقبولة إذا ما تمت مقارنتها مع الأهمية النسبية للعاملين ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول 10: الأهمية النسبية لبعض القطاعات في استيعاب القوى العاملة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من هذه القطاعات

السنة	الزراعة والصيد		الصناعة التحويلية		التشييد والبناء		النقل والتخزين	
	الأهمية	الناتج	الأهمية	الناتج	الأهمية	الناتج	الأهمية	الناتج المحلي
2006	8.58	13.5	3.53	15.3	2.41	16.6	4.83	12.9
2007	2.8	16	4.8	11.9	2.5	34.2	4.8	21.1
2008	5.0	18	4.6	21.2	2.5	42.8	4.6	17.7
2009	5.0	6	4.4	11.4	2.4	26.4	4.5	6.2

المصدر: (الشويرف والبيباص، 2017)، (تنتوش وحميدان، 2018)، الكتاب الإحصائي (2009)، ص233.

من خلال الجدول السابق فإننا نَلْحَظ أن نسبة الإسهام لقطاع الزراعة والصيد البحري في التوظيف كانت مرتفعة عن نظيرتها في القطاعات الأخرى، فقد بلغت أعلى نسبة لها في عام 2006م (8.5%)

و(5%) على التوالي في عامي 2008م، 2009م، يليها قطاع النقل والمواصلات حيث كانت نسبة إسهامه في التوظيف تتراوح في حدود (4.5- 4.8%)، يأتي بعد ذلك قطاع الصناعات التحويلية والذي كانت نسبة مساهمته في التوظيف تتراوح في حدود (3.5- 4.8%)، أما قطاع الإنشاءات فقد كانت نسبة مساهمته في التوظيف منخفضة تتراوح في حدود (2.4- 2.5%)، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي من هذا القطاع قد سجل أعلى قيم عن نظيره في القطاعات الأخرى كما هو مبين في الجدول أعلاه.

إسهام المصارف المتخصصة في دعم المشروعات الصغيرة

1. إسهام مصرف التنمية في دعم المشروعات الصغيرة في ليبيا:

يوضح الجدول رقم (11) القروض الممنوحة من مصرف التنمية خلال الفترة (2007-2013).

جدول 11: يبين القروض الممنوحة من مصرف التنمية من الفترة 2007 حتى 2013م

ر.م	الأنشطة	العدد	القيمة بالدينار الليبي	عدد المستفيدين
1	البناء والتشييد	48	129.949.235.000	2745
2	وسائل النقل	512	36.829.329.470	1008
3	صناعات غذائية	57	29.173.248.500	519
4	بلاستيكية كيماوية	16	7.843.420.000	174
5	أنشطة خدمية	53	6.858.259.000	184
6	معدنية وهندسية	28	5.969.925.000	102
7	خدمات طبية	6	2.951.350.000	64
8	خدمات سياحية	12	1.705.150.000	70
9	ص. نسيجية وجلدية	3	490.000.000	13
10	ص. خشبية وورقية	2	170.000.000	10
	الإجمالي	738	221.939.916.972	4889

المصدر: (أبو خريص، 2015).

بالنظر إلى الجدول رقم (11) نَلْحَظ أن أكبر عدد من القروض كان موجهاً لقطاع النقل والمواصلات بواقع (512) قرضاً، تلاها قطاع الصناعات الغذائية بواقع (57) قرضاً، يأتي بعد ذلك قطاع الأنشطة

الخدمية بواقع (53) قرضاً، ومن ثم قطاع البناء والتشييد حيث بلغت قيمة قروضه (48) قرض. أما باقي القطاعات فقد حازت على جزء صغير من هذه القروض كما هو موضح في الجدول السابق. وإذا ما نظرنا إلى المستفيدين من هذه القروض فنجد أن أكبر نسبة كانت في قطاع البناء والتشييد بنسبة (56.15%) من إجمالي المستفيدين، يليها قطاع النقل بنسبة (20.62%) من إجمالي المستفيدين، وحاز قطاع الصناعات الغذائية على نسبة (10.62%) من إجمالي المستفيدين وهي أكبر نسب في القطاعات المذكورة.

والجدول (12) يبين قيمة القروض والمستفيدين منها وعدد القروض المسددة منها والمتعثرة حسب النشاط الاقتصادي.

جدول 12: يبين قيمة القروض الممنوحة من 2006 حتى 2013م وعددها حسب كل نشاط

ت	نوع القرض	العدد	قيمة القروض	عدد القروض المسددة بالكامل	عدد القروض المتعثرة في السداد	عدد القروض غير المسددة بالكامل
1	ركوبة عامة	147	3,131,058.883	7	118	22
2	نقل ريفي	19	350,392.000	14	5	–
3	خياطة/ تريكو	22	375,167.113	15	5	2
4	قرار الموازنة	38	2,436,101.000	18	17	3
5	قرار المحفظة (99)	44	3,163,566.000	28	15	1
6	صناعية	20	2,504,279.000	3	12	5
7	قرار (115)	81	10,928,223.000	19	44	18
8	قرار (20)	64	6,525,338.688	–	43	21
9	قرار المخصصات	40	46,721,049.870	–	27	13
الإجمالي		475	76,135,175.554	104	286	85

المصدر: التقرير النهائي حول مصرف التنمية فرع الخمس، هيئة مكافحة الفساد، مكتب الخمس.

من الجدول رقم (12) نَلْحَظ أن عدد القروض الممنوحة من مصرف التنمية لدعم المشروعات الصغيرة قد بلغ 475 قرضاً، سدد منها 104 بكامل قيمتها أي بنسبة (21.9%)، وأن عدد المتعثر منها – تحت التحصيل– قد بلغ 286 قرضاً أي بنسبة (60.21%)، في حين كان المعدوم منها 85 قرضاً أي ما نسبته (17.89%)، ولعل ذلك راجع لضعف الأجهزة الرقابية وقلة الضمانات المقدمة وعدم التأكد من صحتها.

2. إسهام المصرف الزراعي في دعم المشروعات الصغيرة في ليبيا:

وعلى غرار مصرف التنمية فقد أسهم المصرف الزراعي أيضاً في دعم العملية الإنتاجية في المجال الزراعي وذلك قصد زياد الإنتاج والإنتاجية، كما هو مبين في الجدول رقم (13).

جدول 13: يبن القروض الإنتاجية المدفوعة عن طريق المصرف الزراعي

السنة	قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل	الإجمالي
2006	64	414	685	1163
2007	73	382	915	1370
2008	82	564	829	1475
2009	85	549	813.5	1447.5
2010	23.1	10.2	0.7	34.0
2011	37.3	76.0	00	113.3

المصدر: (أبو خريص، 2015)، الكتاب الإحصائي (2009)، ص215.

من الجدول رقم (13) نَلْحَظ أن ارتفاع قيمة القروض (القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل) الممنوحة من قبل المصرف خلال الأعوام 2006 حتى 2009م بشكل عام فهي متزايدة من عام إلى عام في مختلف تصنيفاتها، إلا أن عامي 2010م، 2011م شهدا انخفاضاً ملحوظاً في قيمة القروض، ففي عام 2010م بلغت قيمتها (34) قرضاً، وان القروض قصيرة الأجل مثلت الجزء الأكبر منها حيث بلغت (23.1) قرض، أي ما نسبته (67.9%) من إجمالي القروض الممنوحة، في حين أن القروض متوسطة الأجل بلغ عددها (10.2) قرضاً وبنسبة (30%) من إجمالي القروض، ونَلْحَظ انخفاض عدد القروض طويلة الأجل حيث بلغ (0.7) قرضاً وبنسبة (2%) من إجمالي القروض

أما في عام 2011م فنَلْحَظ انخفاض عدد القروض القصيرة الأجل حيث بلغت (37.3) قرضاً بنسبة (32.9%) من إجمالي القروض، وزيادة عدد القروض المتوسطة الأجل خلال نفس العام (76) قرضاً أي ما نسبته (67.07%) من إجمالي القروض، ولم يتم منح أية قروض طويلة الأجل خلال هذا العام.

3. إسهام مصرف الادخار والاستثمار العقاري في دعم المشروعات الصغيرة في ليبيا:

وعلى غرار المصرف الزراعي، فقد أسهم مصرف الادخار والاستثمار العقاري أيضاً في دعم العملية الإنتاجية في مجال البناء والتشييد وذلك قصد زيادة الإنتاج والإنتاجية كما هو مبين في الجدول رقم (14).

جدول 14: يبن القروض الإنتاجية المدفوعة عن طريق المصرف الادخار والاستثمار العقاري

السنة	قصيرة عقارية	قروض إنشائية	الإجمالي
2006	3100	130.9	3230.9
2007	4638	194.6	4832.6
2008	4250	1495.4	5745.4
2009	4895.8	1930.1	6825.9

المصدر: الكتاب الإحصائي (2009)، ص216.

من الجدول السابق نَلْحَظ أن القروض العقارية التي منحها مصرف الادخار والاستثمار العقاري صنفت إلى قروض عقارية لغرض بناء المساكن، وقروض إنشائية لغرض إنشاء المشاريع الاقتصادية الجديدة والتوسع فيها واستكمال الواقف منها، حيث شكلت القروض العقارية ما نسبته (71.7%) من إجمالي القروض، في حين بلغت نسبة القروض الإنشائية (28.3%) من إجمالي القروض.

ركائز النهوض بالمشروعات الصغيرة في ليبيا

من استعراض المعوقات والصعوبات المختلفة التي حالت دون تطور الصناعات الصغيرة في ليبيا، تبدو الحاجة ملحة إلى اقتراح حزمة من ركائز النهوض لهذه الصناعات كما يلي (السمرة، 1989: اعبيدة، 2015: السحيري، 2008):

1. تبني رؤية إستراتيجية واضحة المعالم تقوم عليها الصناعات الصغيرة والمتوسطة تنبثق من الرؤية الإستراتيجية لليبيا وموقع الصناعة الصغيرة والمتوسطة منها كأحد المحركات الدينامكية المقترحة للنمو الاقتصادي.
2. ضرورة ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة تلائم طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر الصيغة الإسلامية من أفضل الصيغ التمويلية.
3. تشجيع وتحفيز قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة للدخول الرسمي، إذ أن ذلك يساعد على دقة التخطيط الاقتصادي والقضاء على ظاهرة عدم صحة البيانات المتعلقة بالبطالة والدخل والتهرب الضريبي وغير ذلك.

4. التوسع في إنشاء التجمعات الصناعية وحاضنات المشروعات المركزية والمحلية لرعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
5. إصلاح النظام التعليمي والتدريبي بما يتواءم مع سوق العمل وذلك لتطوير القدرة التنافسية للمستثمرين والعاملين في هذه الصناعات لبلوغ مستويات التنافسية العالمية.
6. إنشاء قاعدة بيانات لها وتحديثها من حين لآخر بما يسهم في مساعدة جهات التخطيط والتنفيذ على رسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهداف التخطيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمزايا المادية والمكانية.
7. إنشاء مركز لتدعيم الارتباط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والكبيرة من جهة أخرى، بالتعاون مع المنظمات المعنية (اتحاد الصناعات، الغرف التجارية، جمعيات رجال الأعمال)، والتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية لتذليل الصعوبات التي تواجهها هذه الصناعات للمساهمة في تنميتها وتطويرها.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. لا يوجد تعريف موحد لمفهوم المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات المهتمة بها في ليبيا ويظهر ذلك واضحاً في تضارب البيانات المتعلقة بها، وهي نقطة مشتركة مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولت هذه الموضوع داخل الاقتصاد الليبي.
2. المشروعات الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2006- 2009 م.
3. تزايد أعداد المؤسسات الخدمية في قطاع السياحة (شركات سياحية، وتشاركيات سياحة، مكاتب السفر والسياحة) وعدد العاملين بها كما هو مبين في الجدول رقم (6)، وأعداد العاملين في الصناعات التقليدية القائمة على هذا القطاع، فقد وصل إجمالي عدد الحرفيين في الصناعات التقليدية إلى 7000 عامل ليبي في عام 2009م، كما هو مبين في الجدول (7).
4. تزايد أعداد العاملين بهذه المشروعات في ليبيا مما يدلل على إمكانية إسهامها في خفض معدلات البطالة، حيث وصل معدل استيعاب المشروعات الصغيرة لأعداد العاملين في المتوسط خلال المدة

التي شملتها الدراسة إلى (4.07%)، وهذا ما يعكس الأهمية الكبيرة لهذه المشروعات من حيث ضرورة الاهتمام بها والتوسع في إنشائها ويتبين ذلك من خلال مقارنتها بأعداد العمالة في بعض القطاعات الأخرى.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات البطالة والمشروعات الصغيرة في ليبيا عند مستوى معنوية 0.05 وهو ما كشفت عنه نتائج الجدول رقم (8)، حيث إنها علاقة طردية قوية موجبة (91%)، وبقوة تفسيرية (82.8%)، وهذا مؤشر على أن المشروعات الصغيرة قادرة على تخفيض معدلات البطالة.
6. عدد القروض الممنوحة من مصرف التنمية لدعم المشروعات الصغيرة قد بلغ 475 قرضاً، سدد منها 104 بكامل قيمتها أي بنسبة (21.9%)، وان عدد المتعثر منها – تحت التحصيل– قد بلغ 286 قرضاً أي بنسبة (60.21%)، في حين كان المعدوم منها 85 قرضاً أي ما نسبته (17.89%)، ولعل ذلك راجع لضعف الأجهزة الرقابية وقلة الضمانات المقدمة وعدم التأكد من صحتها.

التوصيات

1. العمل على توحيد المفاهيم والمعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة فيما بين المؤسسات الحكومية الليبية والتي لها علاقة بهذا النوع من المشروعات.
2. العمل على توفير حاضنات الأعمال والتي تعتبر المكان المناسب لنمو وتطور المشروعات الصغيرة بكافة أشكالها بصورة سليمة تمكن من إقامة قاعدة لبناء اقتصاد إنتاجي.
3. إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة في هذه المشاريع وخصوصاً في الأعمال التي تقوم بها العمالة الأجنبية وبمقدور العمالة الوطنية أن تعملها، ومن شأن ذلك كله أن يوفر فرصاً للعمل ويحد من استنزاف العملات الصعبة.
4. الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات تهتم بالإحصائيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، حيث نلاحظ صعوبة في الحصول على بيانات تتعلق بهذه المشروعات مثل عدد المشاريع، عدد العاملين، كميات الإنتاج، الإيرادات وغيرها من البيانات التي تهم الدارسين والباحثين في هذا المجال.

5. حث الأفراد على الاستثمار في المشروعات الصغيرة وتوفير التمويل اللازم لإنشائها وتشغيلها، إضافة إلى تسهيل إجراءات إنشاء تلك المشروعات وتوفير الحوافز التشجيعية لقيامها وتسهيل حصولها على مستلزمات الإنتاج.
6. الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية، وتقديم المشورة الفنية والإدارية من قبل المصارف لأصحاب المشروعات الصغيرة والحرفيين.
7. تامين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة.
8. توفير البيانات التي تساعد في دعم الأنشطة التسويقية، وتحفيز إدارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاهتمام بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وأعداد القوائم المالية.

المراجع

أبوخريص، حسن مصطفى المنير (2015). *أثر سياسات التمويل للمصارف المتخصصة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا*. كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس.

اعبيدة، صالح رجب (2015). تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، *مجلة آفاق اقتصادية*، (2)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

أوصيلة، سميرة حسين (2018). المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المفهوم إلى التطبيق، *ورشة عمل ضمن فعاليات معرض زليتن للصناعات*. غرفة التجارة والصناعة والزراعة مكتب زليتن، زليتن، ليبيا.

أوصيلة، سميرة حسين (2018). واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها. *المعرض النسائي الأول للمشروعات الصغرى في مدينة زليتن تحت شعار طموح بلا حدود*. ندوة ضمن فعاليات منظمة طليعة نساء زليتن، ليبيا.

بن حليم، عبد الرزاق فرج (2006). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: الفرص والتحديات*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

الترمزي، صلاح الدين على عمار (2001). *المنشآت الصغيرة وأثرها على التنشيط الاقتصاد الليبي*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

تنتوش، محمد، إحميدان، ريما ابراهيم (2018). الشباب وسوق العمل الليبي. طرابلس.

حرب، بيان (2006). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. التجربة السورية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 22 (2)، 111–129.

الخمشي، سارة صالح (2010). دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، 25 (50)، 292–245.

الربيعي، فلاح خلف (2008). دور مؤسسات الكفالة المصرفية في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة. *MPRA، 14082* ، مكتبة جامعة ميونيخ ، ألمانيا، 1–34.

السحيري، الهادي محمد (2008). المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاكل وسبل العلاج. *مجلة التخطيط والتنمية*، 2(1).

السمرة، رائد (1989). *أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة*. الاردن، عمان. مركز الكتب الأردني.

شامية، عبد الله (2016). *المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي*، المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية، طرابلس، ليبيا.

الشويرف، محمد عمر؛ البيباص، نجاح الطاهر (2017). المشروعات الصغيرة ودورها في تشغيل العمالة في ليبيا. *وقائع المؤتمر العلمي الأول "المشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل"*. جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

عبد الكريم، البشير (2004). تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*.

العربي، حسن أحمد. (2007). *العوامل الداعمة لرفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس.

عمر، مفتاح نصر (2004). *الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة وآفاق حلولها*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

الكتاب الإحصائي (2009). *نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات*. طرابلس.

المغربي، المهدي مسعود (2008). *تنظيم القوانين والتشريعات وأثرها على توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس.

مفتاح، أميرة على (2008). *معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. فرع بنغازي، ليبيا.

مكتب الخمس. (2017). هيئة مكافحة الفساد. التقرير النهائي حول مصرف التنمية فرع الخمس.

ناجي، عبد الله هدية عبد الله (2007). *تأثير دراسات الجدوى في قرارات تمويل المصارف المتخصصة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

النجار، فريد راغب (1982)، *إدارة المشروعات الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة*، جامعة الزقازيق، (د.ن).

نوبة، أحمد رمضان إبراهيم (2009). *أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطوير المشروعات الصغيرة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

النويصري، خالد. (2007). *دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

الهمالي، مهنا (2008). *مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل*. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

هيكل، محمد (2003). *مهارات إدارة المشروعات الصغيرة*. مصر، القاهرة. مجموعة النيل العربية.

الورفلي، ثريا علي (2006). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.